

قضية مقتل محمود فهمى النقراشى

الواردة بالجدول العمومي للمحكمة

تحت رقم ٧ لسنة ١٩٤٨

ترجع وقائع هذه القضية إلى سنة ١٩٤٨ حيث أصدر محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء حينئذ أمراً عسكرياً بحل جماعة الأخوان المسلمين وأغلق الأماكن المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها.... الخ.

وقد قبض على عبدالمجيد حسن بتهمة قتل النقراشى حيث أطلق عليه الرصاص وكان مرتدياً ثياب ضابط برتبة ملازم أول ليتمكن من تنفيذ ما عزم على تنفيذه.

وقد أترف أثناء التحقيق معه على خمسة من شركائه كلهم من جماعة الأخوان المسلمين وهم محمد مالك يوسف محمد مالك وسيد سيد القزاز وعبدالعزیز احمد البقلي والشيخ سيد سابق محمد التهامي وعاطف عطية حلمى وقد قدم هؤلاء الستة المتهمون للمحاكمة بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد للمتهم الأول عبدالمجيد والباقون بالاشتراك معه بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة.

وباعترافات تكميلية لعبد المجيد حسن تم توجيه الاتهام إلى تسعة آخرين وجهت إليهم تهمة الاشتراك مع عبدالمجيد حسن بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب جريمتي قتل عمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح ناري.

إجراءات المحاكمة

المحكمة العسكرية العليا

برئاسة محمد محمد مختار عبد الله بك

مرافعة النيابة العامة - محمد عبدالسلام.

حضرات المستشارين والضباط العظام.

في هذا المحراب المقدس محراب العدل والقصاص الذي جعله الله حياة لعباده كما أنزل في محكم كتابه. نقف خاشعين مطأطين رءوسنا إجلالاً لذكرى رجل عاش مجاهداً ومات شهيداً في سبيل بلاده، في سبيل كل مثل من المثل العليا للشجاعة والتضحية، ونكران الذات رجل عرفته بلاده فأولته ما يستحق من تقدير.

وشاركها في تقديره وتوفيره سائر بلاد الشرق بل العالم أجمع لما له من مواقف خالدة في الذود عن مصالح وطنه وجيرانه الأكرمين. رجل هذا شأنه تراق دماؤه الزكية وتزهق روحه الطاهرة التقية، بأيدي زمرة من الأشرار وعصابة من الفجار، تنتمي لهذا الوطن والوطن منهم براء وتعتزى إلى الدين القيم، وهم له من اكبر الأعداء، فالوطن يأبى ان يكون بنوه حربا على رجل من اعز بنيه عليه وابرهم به، كما يأبى الله ورسوله ان يتخذ دينه ذريعة لارتكاب الكبائر وسفك الدماء وبث الفساد في الأرض - وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ-، -ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما -.

يا حضرات المستشارين، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، وقف سعادة النائب العام السابق ليطالب بدم القاضي الجليل الذي سقط شهيد الإخوان، وأعلن أن الرصاصات التي أردت الخازندار بك في تلك الضاحية الوادعة، وفي ذلك الصبا المبكر، وهو في طريقه إلى مجلس قضائه، وعلى خطوات من داره ومرأى من صغاره، أعلن أن تلك الرصاصات هي بداية لعهد إرهاب دموي شنيع.

نعم ان اغتيال القاضي الجليل على هذه الصورة البشعة، كان بداية لها ما بعدها، وفي الحق

أن هذا الاغتيال الفاجر لم يخف معناه على فطنة النقراشي باشا، فلم يحمله قط على معنى الجريمة الفردية، ولا على معنى التحدي العرضي لهيبة الحكومة المركزية، أو حفظة النظام المحليين، ولا على معنى الثأر الجنوني من حكم أصدره القضاة، وإنما تلقاه وفهمه وانزعج له، على أنه بداية عهد قصد به أن يكون مروعاً مفرعاً يطيش له الصواب، بداية لعهد إرهاب يهدف إلى إخضاع المصريين وسلب شجاعتهم، وإضاعة ثقتهم في نظمهم وحكامهم، لينزلوا القوم عن حقوقهم وليشتروا بالأمن على أرواحهم تلك الحريات التي قررها لهم الدهماء، تأسياً بمن سلف من الغاوين - وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليحكموا فيها وما يمكنون إلا بأنفسهم وما يشعرون -، -سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد بما كانوا يمكنون-.

فلقد نكب المسلمون من قبل بأمثال هؤلاء ممن اتخذوا دين الله حجاباً لستر نواياهم وقتل ضحاياهم فنكلوا بالدين وأهله شر نكال، وبذروا في الأرض بذور الفتنة والضلال مما لا يفتأ المسلمون يعانون شره وبلواه حتى يومنا هذا وما من مسلم له بعض إمام بالتاريخ يغيب عنه ما فعله ابن السوداء (عبد الله بن سبأ) اليهودي الأصل بالإسلام والمسلمين على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولا ما فعله الخوارج في عهد على كرم الله وجهه، وما تلاه ولا ما فعله سوى هؤلاء من دعاة الفرق والشيع بديار الإسلام في مختلف الجهات والأزمات.

سترون من مرافعة زميلي الفاضل الذي نهض بعبء التحقيق مع سلفي العظيم: حضرة صاحب السعادة: محمود منصور باشا، كما ترون ولا شك من أوراق الدعوى، وما بذل سعادة رئيس المحكمة الموقرة من جهد قيم مشكور، فيما تولاه من تحقيق جديد.. عن هذه العصابة التي يمثل أمامكم بعض أفرادها، لينالوا من رادع العقاب جزاء وفاقاً بما جنت أيديهم، لم تكن عصابة خارجة على القانون تائثرة على النظام فحسب، ولكنها عصابة ضمت أخطر العناصر التي بليت بها مصر بل الشرق كله في العصر الحديث، وإن قدرتها على تنظيم الإجرام وجمع أعوانه، وإحكام شباكه ودعم أركانه وبث عيوبه وأرصاده وإمداده بأفتك سلاحه وأوفر عتاده. يعد لها سوى قدرتها على تضليل العقول والإفهام في تيه من الأباطيل، دينهم أن يلبسوا الحق بالباطل، ويكتموا الحق وهم يعلمون ودأبهم أن يحرقوا الكلم عن مواضعه ويفتروا على الله الكذب، ليبرروا إجرامهم وكفى بهذا إثماً مبيئاً.

ها هي ذي رءوس للفتنة قد أينعت بما اجترحت من إثم وضلال فاقطفوها مطمئنين إلى أنكم تحقون الحق وتقرون في نصابه، وترضون المولى وتفوزون ثوابه، وتصونون لبلادكم سمعتها وكرامتها، وتحفظون لأمتكم أمنها وسلامتها ودستورها، فهم النقراشي باشا هذه الجريمة على أنها بداية لإرهاب مروع يهدد كل ما اكتسبته مصر في السنة الأخيرة: من تقدم داخلي / أو استقلال خارجي وتزعزع ثقة العالم فيها، في الوقت الذي بدأت تتبوأ موضعها في المجامع الدولية، وأخذت تفرض بحق مكائنها في الوسط الدولي بصفة عامة.

والواقع أن قتل الخازندار بك كان يحمل في تضاعيفه مقتل النقراشي باشا وأن جماعة الإخوان لتبوء بوزر الجريمتين كليهما.

فإن هذه الجماعة قد احتضنت الإرهاب بل على الأصح قد كمن الإرهاب في تكوينها نفسه، فإن شعار الإخوان ينطق بالعنف إذ هو سيفان بينهما مصحف تحتها الآية: - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة - ولقد كان هذا الشعار حريا بأن يثير الظنون في هذه الجماعة غداة تكوينها من قرابة عشرين سنة، لولا حرص القائمين عليها في مبدأ أمرهم على التظاهر بالتزام الدين، وحض الناس على العبادة والخير، والبعد بهم عن السياسة وتجنب التهافت على مطالب الدنيا، ولكن ذلك كله لم يكن إلا ستارا كما صرح بذلك الشيخ حسن البنا في كتابه المطبوع بعنوان: ” رسالة التعاليم منى إلى إخوان الكتائب ”.

إذ جاء فيه: عن حركة الإخوان تمر بثلاث مراحل الأولى: مرحلة التعريف بنشر الفكرة العامة بين الناس - ونظام الدعوة في هذا الطور نظام الجمعيات، ومهمتها العمل للخير العام ووسيلتها الوعظ والإرشاد، وإقامة المنشآت وفي هذا الطور الدعوة عامة، ويتصل بالجماعة فيه كل من أراد من الناس وليست الطاعة التامة لازمة فيه.

والمرحلة الثانية: مرحلة التكوين باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد وضم بعضها إلى بعض ونظام الدعوة في هذا الطور صوفي بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية، وشعار هاتين الناحيتين دائماً (أمر وطاعة) من غير بحث ولا مراجعة، ولا شك

ولا حرج. وهذا الطور لا يتصل به إلا من استعد استعداداً حقيقياً لتحمل أعباء الجهاد الطويل كتبعة من التبعات وأولى بوادرها الاستعداد وكمال الطاعة.

والمرحلة الثالثة، مرحلة التنفيذ: والدعوة في هذا الطور جهاد فلا هواده فيه، وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية، وامتحان وابتلاء. كذلك قال المرشد في كتيب آخر له نشر سنة (١٩٤٦) ” أيها الإخوان لستم جمعية خيرية، ولا حزباً سياسياً، ولا هيئة موضوعية لأغراض محدودة المقاصد. ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الأمة وصوت يعلو مرددا دعوة الرسول وإذا قيل لكم إلا ما تدعون فقولوا: إلى الإسلام الذي جاء به ” محمد ” والكومة جزء منه، فإن قيل لكم: هذه سياسة فقولوا: هذا الإسلام. وإن قيل لكم: أنتم دعاة ثورة، فقولوا: نحن دعاة حق، فإن ثرتم علينا فوقفتم في طريق دعوتنا، فقد أذن الله بأن ندافع عن أنفسنا، وكنتم أنتم الثائرين الظالمين. وقال الشيخ حسن البنا في نفس هذا الكتاب: ” قد يطلب إلينا أن نخالف عادات ومألوفات، وأن نخرج على نظم وأوضاع ألفها الناس وتعارفوا عليها.

وليست الدعوة في حقيقتها إلا خروجاً على المألوف وتغييراً للعادات والأوضاع، فهل أنتم مستعدون أيها الإخوان ؟

لم يكن المرشد العام أكثر صراحة مما كان حين قال في هذا الكتيب: ” أحب أن أصارحكم بأن دعوتكم لا زالت مجهولة عند كثير من الناس، ويوم يعرفونها ويدركون مراميها وأهدافها، ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية وستجدون أمامكم كثيراً من المشقات، سيقف جهل الشعب بحقيقة الإسلام.

وستجدون من أهل الدين ومن العلماء الرسميين من يستغرب عليكم فهمكم للإسلام وينكر عليكم جهادكم.

ولم يترك المرشد العام شكاً حول مراده بكلمة: ” الجهاد ” فقد قال في رسالة التعاليم السابق ذكرها: أريد بالجهاد الفريضة الماضية إلى يوم القيامة والمقصود بقول رسول الله: (من مات ولم ينفذ لغزو مات ميتة جاهلية، وأول مراتبه إنكار النفس وأعلاها القتل في سبيل الله).

ولقد طالب المرشد العام كتابته بفروض تتضح بحقيقة الحركة، وتشف عن لبتها فقد طالبهم بالثقة والتسليم التام للقيادة، واحتج عليهم بالآية الشريفة، التي احتج بها محمد صلوات الله عليه وعلى المؤمنين من المهاجرين والأنصار (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال - أي المرشد العام - إن القائد جزء من الدعوة، ولا دعوة بغير قائد، وعلى قدر الثقة المتبادلة بين القائد والجنود تكون قوة نظام الجماعة، وإحكام خططها ونجاحها وللقيادة في دعوى الإخوان حق الوالد بالرابطة القلبية و الأستاذ بالإفادة العلمية، والشيخ بالتربية الروحية، والقائد بحكم السياسة العامة. ودعوتنا تجمع هذه المعاني جميعاً، والثقة بالقيادة هي كل شيء في نجاح الدعوات، لذلك يجب أن يسأل الأخ الصادق نفسه هذه الأسئلة:

- هل هو مستعد لاعتبار الأوامر التي تصدرها إليه القيادة - في غير معصية طبعاً - ، لا مجال فيه للتردد ولا للانتقاص ولا للتحرير ؟

هل هو مستعد لأن يفرض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب، إذا تعارض ما أمر به مع ما يعلم في المسائل الاجتهادية ؟

هل هو مستعد لوضع ظروفه الحيوية تحت تصرف الدعوة ؟ وهل تملك القيادة في نظرة الترجيح بين مصلحة الخاصة ومصلحة الدعوة العامة ؟

طالب المرشد كتابته بالثقة، ثم طالبهم بالتضحية، وقال أريد بالتضحية بذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شيء سبيل الغاية، ومن قصر عن التضحية فهو آثم واستشهد بقوله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم) .

كذلك طالبهم بالثبات وقال: أن معناه أن يظل الأخ عاملاً مجاهداً ؛ حتى يلقي الله على ذلك وقد فاز بإحدى الحسينيين: فأما الغاية، وأما الشهادة، واستشهد بقوله تعالى: (من المؤمنين رجال

صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر) - وقال لهم: أن الوقت جزء من العلاج، وان وسائل الجماعة تحتاج إلى حسن الاستعداد وتحسين الفرص.

وأخيراً أوصى المرشد كتائبه بالكتمان، وهى وصية لا تدع ريبة المستريب في حقيقة هذه الجماعة، وأوصاهم بالكتمان، وأوجب عليهم أن يقسموا هذا القسم ونصه: ” عرفت فكرة الإخوان وأدركت غايتها ووسيلتها وأهدافها القريبة والبعيدة، ووثقت كل الثقة بالمرشد العام، وتعهدت بالقيام بما جاء برسالة التعاليم وأبايعه على ذلك وأقسم بالله على الطاعة والعمل والكتمان“.

والعجيب أنه أوصاهم أيضاً فيما أوصاهم بمقاطعة المحاكم الأهلية.

هذا المعنى أى فكرة العنف والتحفز لانقلاب شامل وتربص الدوائر للوثوب وتبئيت الغدر بالنظام الدستوري وأوضاع الحكم المقررة، والتحضير والاستعداد والتأهب، ذلك يمكن أن نلمسه أيضاً في كتابات الإخوان ورسائلهم إلى المرشد التي ضبطت بعضها في المركز العام، فإننا نقرأ مثلاً في كتاب ” تعليمات إدارية عن الإخوان العاملين ” ما يأتي:

يعتبر كل أخ عامل جوالاً، ويجب أن يدرّب تدريبات الجوالّة، وعلى كل جوال أن يكون أخا عاملاً، ولا يقبل في صفوف الجوالّة إلا من كان على هذه الصفة. وفي نشرة إدارية مطبوعة رقمها (٤) قسم المراقبة ما يأتي

إذا كان الإخوان في إدارة الشعب لا يزالون يعتقدون أن الجوالّة نظام تكميلي فإن عليهم أن يغيروا هذا الاعتقاد تماماً فإن الجوالّة نظام أساسى رئيسى في فكرة الإخوان، يراد به تدريب الأعضاء وتحقيق نية الجهاد.

وفى كتيب مطبوع سنة (١٩٤٧) عنوانه ” الطلائع ” وعليه شارة جوالّة الإخوان، ذكر أن الكاتب زار المرشد العام فسأله ما الذي دعاه إلى تكوين فرق الجوالّة بحيث أصبحت تضم هذا العدد الهائل ؟ فكان الجواب ،لقد جاء تكوين فرق جوالّة الإخوان أمرا طبيعياً حين فهم الإخوان الإسلام على معناه الحقيقي، وأنه فوق كونه عبادة، فهو تنظيم وتكوين - ليس إعداد فرق الجوالّة غريباً عن الإخوان، فقد كان رسول الله يجهز الكتائب، ويكون الفرق، ويعد الأمة للجهاد. وهنا أذكركم

بما قاله ” عبدالمجيد ” في جلسة (٢٩) أغسطس من أن أحمد حجازي أخبره أنه لا ينقص الدعوة لتكون كالدعوة المحمدية سوى الجهاد.

وكان الإخوان يعلمون بل يوقنون أن حركتهم ثورية انقلابية، تستند إلى القوة وتستهدف الاستيلاء على الحكم في البلاد من عهد طويل، فد كتب أخ إلى المرشد في (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠) يقول: ” ترامي إلى أنباء بسيطة عن تلك الحركة المباركة التي عزم على القيام بها متى دقت الساعة، ولقد راقني ما وجدته في إخواني من التكتّم والتستر على تفاصيل ما عزموا عليه.

ثم أخذ الكاتب يشكو من مغالاة بعض الإخوان في الأمل وتسرعهم في الرغبة في العمل في غير الوقت المناسب، ثم قال: وإذا قدر الله وحصل أي مكروه للدعوة فسيكون السبب هم هؤلاء الذي يتكلمون أكثر من اللازم، ولا يكتفون ما يسمعون، وينبغي على فضيلتكم لفت نظرهم.

وخطاب آخر من آخر يشغل منصب رئيس مدرسة إلزامية بمركز ” نجع حمادي ” إلى المرشد ذكر فيه كاتبه: إنه التحق بجماعة الإخوان كجندي من جنود الدعوة العاملين، بل في (كوماندا الفدائيين) وأنه بايعه على الدم، وأنه ذهب إلى بلده في أعمال مركز ” تلاً ” بالإجازة وسط الجنود المخلصين، وكان سببا في إشعال نار الثورة للدعوة في قلب الكثير ممن ينتظرون أمر قائدهم، لينفذوا بكل دقة، وأنهم باعوا الله أنفسهم وأموالهم يقاتلون متى شاء أستاذهم، فيقتلون ويقتلون، وأنه يخشى أن يحرم من الموقعة الأولى، التي يرى أن الوقت قد حان لها وجاء دورها إذ قرأ وقرأ الجميع معه اهتزاز عرش الدولة الطاغية من جراء اجتماع قلوبهم والعمل، لرفع ظلمهم، وعلى هذا الخطاب العجيب إشارة نعتقد أنها من المرسل إليه أي من المرشد نصها ” يوصى الله بالثبات والصبر للعمل للدعوة، حيث هو، حتى يفتح الله بيننا وبين الناس بالحق ”

بل لعل شعور الإخوان المتصلين بالمرشد أنهم أصحاب انقلاب قريب عنيف مكتسح، كان يملأ نفوسهم بالقلق والتعجل، فهذا خطاب من أحد الإخوان إلى المرشد يستعجله ويقول فيه: ” لا أقل من أن يكون الوقت وقتاً للمناوشات والمناورات وتهيئة الأذهان، ربما يقال إننا في فترة استعداد وتنظيم قد تأخر كثيراً وسيرتبت على هذا أن الدور الثاني وهو وقت تهيئة المناوشات، سنقوم به

متأخرين، وربما يترتب عليه ضياع وقت العمل واعتقد أن الدور الأول وهو الاستعداد والثاني وهو المناوشات يمكن القيام بهما معا، حتى لا نتأخر في وقت العمل كان يلزم الإخوان أن يكونوا الآن في دور المناوشات وتهيئة الأذهان للمستقبل القريب جداً، أليس كذلك يا سيدي؟ هناك نقطة أخيرة يجب أن يعرفها الإخوان والناس أن أصحاب الدعوات ينالون العسف والاضطهاد في مبدأ الدعوة، ونحن كأصحاب دعوات يجب أن نخضع لهذه السنة والى الآن لم نشعر أننا أصحاب دعوة وأنا نشعر بأننا جمعية خيرية تجمعنا الأخوة والحب، وهذا فقط لا يرضى الإخوان كأصحاب دعوة ومستقبل ” وعلى هذا الخطاب تأشيرة نصها الآتي ” كان للأستاذ المرشد رأي - عمارة تبنى في الداخل وحولها سور كبير يحجبها، ولا يعرف الناس ما في السور ثم يرفع السور فجأة فيرونه بناء كبيراً جميلاً وأظن أن الإجابة ستكون هذه ” بل إن وسائل الإخوان إلى المركز العام تقطع بأن المركز كان على صلة بالجرائم والحوادث الجنائية، التي وقعت من المنتمين للجماعة فمثلاً هناك خطاب نصه ” وصل طرفنا الأخ فلان وجلس مع الإخوان وهذا لا يتفق مع ما نرجوه من السمع والطاعة والكتمان نرجو لفت نظر رئيس منطقة الإدارة ونرجو عمل تحقيق سريع ”

وثمة خطاب آخر من أحد الإخوان له دلالة في خصوم لهم في الرأي، بمناسبة صدام وقع بينهم وبين الإخوان فيقول: ألا ينطبق عليهم حكم الردة؟ وما عقاب هؤلاء إلا القتال والحرب، حتى يفيئوا إلى أمر الله؟ ألم يأذن الله لنا أن نجهز عليهم وعلى زعيمهم؟

إننا في انتظار أوامرك الجديدة لعلها تشفى صدورنا، ولعلها تمكننا من إبادة هؤلاء ومع هذا الخطاب ورقة عليها هذه الإشارة يبدو أنها من المرشد العام ” يشكر ولا داعي للقلق، وإذا جد جديد فستكون هناك توجيهات بهذا الشأن

اعتقد أن ما قدمته من شواهد يدل على صدق ما قلته من أن الإرهاب والعنف، وفكرة إحداث انقلاب سياسي شامل كامنة في جماعة الإخوان، وقد أوضح عبدالمجيد لحضراتكم هذه الحقيقة عندما قرر أن نظام الجواله ان هو إلا نظام عسكري بحت أساسه الطاعة العمياء، وأن النظام الخاص أي النظام السري إن هو إلا جزء من بناء الجماعة، وركن من أركانها ولكن لا يلتحق به إلا من يثبت من أعضائها نشاطه وإخلاصه.

ويبقى على أن أبسط للمحكمة الموقرة دون جنوح إلى المغالاة أو التطير، فإن هذا المجلس يجب أن يصفو لجلال الحق وأن يتحلى بما ينبغي له من الأناة والاعتدال والنزاهة والنصفة، بقي على الآن أن أبسط للمحكمة كيف تحول العنف و الإرهاب الكامنين إلى إرهاب فعلي منظم خطر لقد وفقت العدالة في قضية سيارة الجيب إلى أن تضع يدها على قسم من محفوظات الجانب السري للإخوان، أو كما يسميه قاتل النقراشي ” النظام الخاص ” أى أولئك الذين عليهم أن يخفوا حقيقتهم عن الناس، وأن يبقوا أمرهم سراً لا يعلم به سوى قيادتهم وزعمائهم، والذين تعتمد عليهم الحركة في البطش بأعدائها، وفي القيام بضربتها الكبرى التي تبلغها غايتها النهائية.

وسترون حضراتكم أن هذا الجانب السري من الإخوان أوسع وأشمل وأخطر من أن يوصف بلفظ جمعية، وأنه إنما يكون جيشاً إرهابياً أو أقرب الأشياء إلى الجيوش ومن ضمن هذه المحفوظات أوراق معنونة ” قانون التمكين ” وتتضمن بيانات عن كيفية تكوين وتنظيم الجماعة الإرهابية على نظام الخلايا، من هيئة قيادة، وأركان حرب وجنود، واختيار الجنود وما يتعين توافره فيهم من شرائط، وأن من أنواع الجنود من يكونون بعيدين عن النشاط الظاهري، وأن هذا النوع يجري تدريبه في حرص تام ولا يستخدم إلا وقت الحرب العلنية، كما أن منهم نوعاً يجب أن ينقطع انقطاعاً تاماً ويمكن تكليفه بدراسات أكثر اتساعاً وأعمال أكثر خطورة.

وتناول قانون التكوين أيضاً بيان كيفية ترشيح أفراد الجيش وإرسال أوراق الترشيح إلى القيادة العليا مرفقاً بها تقرير شامل يحوى بيانا عن الحالة الصحية والاجتماعية والثقافية للمرشح والطباع البارزة فيه والميول الحزبية، وألا يقبل الترشيح إلا عن طريق شخص يدرس كل المراحل، مع ملاحظة أنه يحصل على جميع البيانات دون أن يعرف المرشح داعي ذلك، وأنه يكفى الميل إلى أى حزب آخر لرفض الترشيح رفضاً باتاً، إذ يجب أن يكون المرشح مؤمناً تماماً بصلاحيته الدعوة كمبدأ ثم يقرر مجلس القيادة العليا على ضوء هذه البيانات قبول الترشيح أو رفضه، كما نص القانون على كيفية تكوين الفرد وإعداده بعد قبول ترشيحه، فيعرف بأمره أى برئيس خليته، ويقوم الأخير بدوره معه في جلسة روحية مصبوغة بالكتمان التام، وتعريفه بنوع العمل والحديث حول شرعيته وزيادة الأدلة التي عنده إن كان مقتنعاً بشرعيته، وزيادة الأدلة التي عنده إن كان مقتنعاً

بشرعيته وإقناعه إن لم يكن مقتنعاً وزيادة التوصيات بالكتمان والطاعة والصمت والتوجيهات عن تكييف الأمور، وتغطية المواقف والحذر من التورط ودراسة معدات الاختيار وتهيئة الفكر إلى احتمال قيامه بعمل قريب وتوصيته بالثبات في أثناء تأدية العمل، وأن يكون طبيعياً عندما يحمل شيئاً أو يقوم بعمل شيء، مع الحرص على تجهيز إجابات معقولة لكل الأسئلة المنتظرة، وتكليفه بكتابة وصية، ثم اختياره بتكليف صامت (حمل معدات في الطريق) مراقبته، ثم عرض الخطة وإقناعه بها، وتسليمه العدة لاستعمالها، ثم تنفيذ الاختيار ومراقبته إلى قبل الموعد، ثم إلغاء التنفيذ.

ونجد مرافقاً لقانون التكوين أوراقاً عن تكاليف البيعة من طاعة وخضوع للقيادة ولأمراء الجماعات، وكذا أوراق عن اللائحة العامة، تضمنت واجبات أفراد الجماعة وحقوق رؤسائهم، والتحقيق مع المقصرين، وحق أمير الجماعة في توقيع العقوبات الأدبية والمادية، أخفها الصيام وزيادة الطوابير، والسير على الأقدام لمسافات بعيدة.

وجاء في قانون التكوين أيضاً أنه في حالة نجاح الاختبار يقدم الشخص للبيعة في القاهرة، وفي حالة الرسوب يلحق بأسرة أو ما أشبه ذلك من الأعمال العامة وأن رقم (١) يقوم بتوصية الأفراد بحق الطاعة لأميرهم بعد البيعة، وإن الأمر إذا كان له، أخطر به القيادة للتصرف وذلك عن طريق رقم (١) وأنه ليس لأحد مهما كانت منزلته في الجماعة الحق في رفع الأمر للقيادة إلا عن طريق رقم (١) كما جاء أن التحقيق مع المقصرين يكون بواسطة مجالس تحقيق تشكل حسب الأحوال من أمير الجماعة، ومندوب الأقاليم، ومدير الأقاليم، ومندوب القاهرة في الأقاليم، ومدير القاهرة وأن أية خيانة أو إفشاء سر عن حسن قصد أو بسوء نية قد يعرض صاحبة للإعدام، أو إخلاء سبيل الجماعة منه، مهما كانت منزلته، ومهما تحصن بالوسائل واعتصم بالأسباب، التي يراها كفيلة له بالنجاة.

كذلك وجدت أوراق أخرى تتضمن تعليمات عن كيفية تعقب الأشخاص، وما يتعين توافره في الشخص المتعقب، من سرعة الملاحظة، والاستنتاج، والتفكير، والظهور بمظهر لا يلفت النظر.

وأوراق تحوى بيانات مفصلة عن منشآت الجيش المصري، وبعض المنشآت الأجنبية: من سفارات وقنصليات وغيرها من المنشآت الحكومية: من وزارات، ومحافظات، ومديريات، وأقسام، ومراكز، ونقط البوليس، والسجون، والمصالح، ومكاتب التلغراف والتليفون، والبريد، وغيرها، وعن المواصلات: من سكك حديدية، وترام، وطرق زراعية وخطوط الأتوبيس. وأوراق أخرى تتضمن الحض على أعمال الفدائيين وحرب العصابات وطريقة استعمال زجاجة موتولوف، وتخريب المواصلات والسكك الحديدية واستعمال المفرقات والألغام، والأسلحة النارية وأساليب الخنق وأحدث وسائله.

وصور توضح طريقة استخدام البندقية والمسدس وإلقاء القنابل اليدوية، وأوراق تشرح كيفية القتل بواسطة الخنجر، وكيفية تعطيل السيارات بخلط البنزين بالماء أو السكر أو وسائل أخرى، ومذكرات عن كيفية الكتابة بالشفرة ومذكرات وأوراق خاصة بالبرامج والمخابرات، وتسويقها مع الأقسام الأخرى ورفع مستوى القيادة وإطلاع القواد على نشاط الحركات السرية، والبحث عن المعلومات وتحريها، وإن الإعداد يتناول الشخصية من الإخوان العاملين وما يجب توافره فيهم من الصحة الجيدة، والمهارة والتنظيم الذاتي، والمكر - وأن يحققوا الحكمة ” التذؤب مع الذئاب ” ثم بيات ما يتناوله الإعداد الرياضي والفني، والمعلومات عن الكهرباء، واللاسلكي، والتصوير الفوتوغرافي، والاختزال، والتدريب على التمثيل وعمل الماكياج وتغيير الزي والهئية وقيادة الدراجة والسيارة والموتوسيكل وكذلك قيادة الطائرة عند اتصال الحركة بالخارج، وأنه عند الاتصال اللاسلكي في الأوقات العصيبة، يمكن توصيل الأشياء والأخبار بواسطة طيارين وأن تشتري طائرات خاصة، حتى يتم إنشاء شركة للطيران. وغير ذلك مما وصفها خطوطاً رئيسية، يشملها بناء جماعة المخابرات التي تقدم تقارير عن القائمين بالأعمال في أقسام البوليس وقواتها، والمحال الصناعية اليهودية والأجنبية والمصرية، وأن مهام المخابرات أيضاً وجود جماعة المخابرات للأحزاب المصرية: الوفد، والسعديين، والأحرار الدستوريين، والكتلة الوفدية، والحزب الوطني، ومصر الفتاة، وحزب الفلاح الاشتراكي وغير ذلك من النقابات والجمعيات المتلفة والحركات الشيوعية، وكذا أعمال المخابرات لكل وزارة من الوزارات، والجامعة، والأزهر، والمدارس.

ومذكرة تحوى رموزاً وأرقاً للأسلحة والمفجرات، ومن بينها كلمتا ” مصحف وصابون ” إشارة إلى تسمية الأشخاص بأرقام معينة، ثم تقرير عن اجتماع أثبتت فيه أرقام الحاضرين وما تناولوه من دراسة لأنواع المفجرات والمشاعل والفتيل والساعات. وورقة معنونة ” قواعد يجب مراعاتها ” ونصها كالآتي:

أولاً: قبل إجراء العمل:

١- عليك التأكد من أنك لا تحمل أى أوراق ذات صبغة، أو فيها أسماء وعناوين، وكذا منزلك يجب ألا تترك فيه أثراً يدل على قيامك أو اشتراكك في العملية.

٢- يجب التفكير في طريق الهرب كتفكيرك في طريقة الهجوم.

ثانياً: في حالة العمل:

١- لاحظ اتزان الأعصاب والهدوء، حتى تتيح لعقلك التفكير السليم من تصرف في الموقف، أو لتنفيذ الخطة الموضوعية بدقة.

٢- لا تلبس الملابس البيضاء والسوداء والزرقاء فإنها تتكشف بسهولة في الظلام.

٣- لا تسمح لنفسك بالوقوع في قبضة أعدائك أبداً، بل استعمل كل الطرق للهرب.

٤- المناقشة ممنوعة منعاً باتاً، وإنما قبل إجراء العمل حتى صدور أمر التنفيذ.

ثالثاً - مراعاتك للقواعد السابقة تجعل فرصة النجاح (١٠٠ ٪) فإذا فرض وقبض فيكون هذا في حالتين:

أ- حالة التلبس بالعمل نفسه كحادثة العيسوى أي لا فائدة من الإنكار:

١- عليك أن تجيب عن الأسئلة العامة كاسمك وعنوانك وعملك فقط، وأصر على الإنكار في أن لك شركاء أو أنك تتلقى أوامر من أية جهة.

٢- إذا سئلت عن انتمائك للإخوان فعليك إنكار ذلك بشدة وإذا ووجهت بدليل انتمائك إليهم،

قل: إنك قد تركتهم من زمن لأنهم غير عمليين، وإنما أنت قمت بهذا لأن الوطنية تقتضيه.

٣- أخطر كثرة الكلام، ولتكن إجابتك مقتضبة، ولا تحاول أن تدلل على ذكائك أمام المحقق بمحاولة الثرثرة.

ب- حالة القبض عليك للاشتباه:

١- مع مراعاة البنود الثلاثة السابقة عليك التمسك بإنكار العمل على طول الخط، فإن الإنكار لن يضرك بل يفيدك.

٢- لا تطمئن مطلقاً للأقوال المعسولة التي قد يبيدها المحقق، من أنك لن تعاقب، وأنه سيطلق سراحك ليحرك بذلك للاعتراف.

٣- كذلك لا تخش التهديد بأي حال لأن البراءة ستكون النتيجة لعدم كفاية الأدلة.

٤- لا تصدق المحقق إذا واجهك بأنه علم بشركائك، وأنهم اعترفوا حتى ولو واجهك بهم، فهي حيلة، وعليك أن تؤكد أنه ليس لك شركاء وتكرر معرفتهم.

٥- لا تتحدث مع أي شخص ولو كان زميلك في العمل في حالة وجودكم في المعتقل، فيما يتصل بشئون الجماعة أو العمل، فهناك من يدسون في المعتقل لهذا الغرض، وقد تكون هناك ساعة أو ميكروفون يتصل بالخارج بنقل حديثك.

٦- اعتقد تماماً أن اخوانك مهتمون بأمرك، وإذا فرض وتركوك وقتنا ما فلا تياس أبداً، فقد يكون من المصلحة عدم الاتصال بك.

٧- وأخيراً يا أخي فإنك إنما تعمل لله وبالله، فلتكن صلتك به وثيقة والله معك (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا).

وقد دلت الأوراق المضبوطة على أن أفراد الجيش السري كان يرمز لهم بأرقام معينة بدأت برقم (١) وضبطت تقارير كثيرة عن مراقبة محال وكيفية نسفها، والزمان والمكان المناسبين لذلك

ووسيلة الهرب، وهذه التقارير ممهورة بأرقام ترمز لمحرريها، ويصل بعضها إلى رقم (٢٢٠٧) .

وضبطت في الجناية العسكرية رقم (٧٢٢ سنة ١٤٩١) الوالي أوراق بخط السيد فايز تتضمن برامج للتنظيم القضائي والدعاية الداخلية والخارجية وأشار فيها إلى أن الأمر يتطلب اغتيال شخصية كبيرة معادية خارج القطر، للفت أنظار العالم إلى بلبله الخواطر بإذاعة الأخبار الكاذبة المثيرة، إما بالصحف وأما بمحطات الإذاعة، والى إنشاء شبكة من الجواسيس يوزعون على الهيئات الآتية. الوفد - السعديين - الأحرار - مصر الفتاة - الكتلة - جبهة مصر - الشبان المسلمين - الشبان المسيحيين - حزب الفلاح - حزب العمال - نقابات العمال - البوليس السياسي وضبطت أيضاً أوراق بها تقارير ورسوم وبيانات دقيقة عن السفارات البريطانية، والاميركية، والفرنسية، وكثير من المحال التجارية والبنوك والمنازل والأشخاص، بمدينة القاهرة وضواحيها والاسكندرية وبورسعيد والسويس وغيرها من المملكة المصرية وهى تدل على أن الجماعة كانت تراقب هذه الأمكنة وهؤلاء الأشخاص مراقبة دقيقة وأن المراقبين كانوا في كثير من الأحوال يبينون طريقة نسف المحل والزمان والموضع الملائمين لذلك.

وكانت جريمة القتل بصفة خاصة موضع عناية هذه الجماعة السرية، فقد عمدت أوراقها إلى تبريره والحض عليه من طريق التفرير والإيهام والتضليل، بأنه من سنة الرسول وأن مرتكبه إنما يتبع النبي في أمر يرضى عنه النبي - وقد جاء في إحدى الأوراق المضبوطة ما يأتي: ” علينا أن لا نتردد في الاستعانة بسنة رسول الله في اغتيال أعدائه، ولم يقتصر الرسول على اغتيال الرجال فحسب، بل امتد إلى كل امرأة عنيدة خطيرة على أمن الناس وسلامتهم.

إنه من التمتع أن تقدر دم المرأة بلا قيد ولا شرط، فالحضارة الحديثة نفسها تذهب في عقابها إلى حد الاعداء ” هذه الجماعة - أي جماعة الإخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطني - وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها، فهو مقصر في أمر الله، ومن يناوئها أو يناهضها ويعمل على إخفات صوتها من المسلمين أو غير المسلمين فهو بلا شك مناهض لجماعة المجاهدين، ولا فرق بين مواطأة العدو ومناهضة هؤلاء، إلا أن المناهضة أشد أثماً ولا تردد أبداً في الحكم بأن مثل

هذا الخارج على المجاهدين مهدر الدم، وأن قاتله مثاب على فعله بأعظم ما يثاب به المجاهدون عند الله.

وجاء في ورقة أخرى مضبوطة في قضية مقتل سائق السيارة الأرمني ” وإن القتل وإن كان يعتبر جريمة في الأحوال المدنية، إلا أن له ما يسوغه كثيراً من ناحية العقيدة أو الوطنية وفي هذه الحالة يفقد القتل صفة الجريمة وينقلب واجباً على الإنسان إن لم يقيم به كان مجرمًا في حق عقيدته أو وطنه.

ومضى حضرته يقول: أرسول الله قد اغتال ؟

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إلا كذبا، فقد روى الإمام النووي في شرحه بصحيح مسلم أن أنساناً قال في مجلس على بن أبي طالب كرم الله وجهه: إن النبي قتل كعب بن الأشرف غدراً فأمر على فضرب عنقه - وذكر المؤلف أن قتل كعب بن الأشرف إنما كان لأنه نقض عهد النبي وجاء مع أهل الحرب معيناً عليهم.

وقد جاء في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) .

وحسبنا ردا على هؤلاء الغاوين قوله تعالى (كذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتروا ما هم مقترفون) صدق الله العظيم

وقد بلغت بهم العناية بأمر القتل أن جعلوا يختبرون أعوانهم في جرائم القتل السابقة، ونواحي الضعف التي ضبطت الفاعل فيها، كأن هذه الحوادث مواقع حربية تدرس وتمحص ليتجنب فيها القتلة الأخطاء والسقطات.

حضرات المستشارين والضباط العظام.

لقد اجتمع لهذا الجيش السرى، فضلاً عن الرؤوس المفكرة والعقول المدبرة وكثرة الأيدي العاملة

من ذوي الأطماع أو ذوي الشهوات أو قصيري النظر قليلي التجارب، اجتمع له - فضلاً عن ذلك - المال الوفير الذي حشد به الأسلحة والمفرقات والذخائر ووسائل النقل وأدوات التراسل والإذاعة، المال الذي أعانه على شراء الرجال وإعداد الأوكار في مختلف الجهات في الحضر والريف، ولقد ضبط لدى الإخوان من القنابل الألوف، ومن الأسلحة ما يجزىء الجيوش، ومن المفرقات ما يكفى لنسف مدن بأسرها.

لقد رأيتم حضراتكم من الشواهد التي قدمتها كيف تكون الجيش السري، وكيف تجهز وكيف درب جنوده على استعمال الأسلحة الصغيرة والقنابل والمفرقات وكيف بث منهم جواسيس يراقبون حركات الأحزاب السياسية كلها، والجمعيات التي لها نشاط ملحوظ وكيف قاموا الأشخاص توطئة للفتك بهم والدور والقصور والمتاجر والمصارف إما لنسفها أو لسلبها ورأيتم حضراتكم كيف عنى هذا الجيش بأمر القتل والحض عليه وتهوين أمره على النفوس كما رأيتم إلى أي آفاق كان ينظر هذا الجيش وإلى أي أهداف ضخمة كان يهدف وأنه كان لا يرضى بأقل من بسط سلطانه الكامل على مصر ليكون حكمها غنيمة لقادته وزعمائه.

قلت: ان خطة قيادة الإخوان كانت ترمي أولاً إلى لفت الأنظار، ولقد جدت هذه القيادة في ذلك الجهد كله، فأخذت أولاً تحاول أن تضع يدها على حركات الطلبة في المدارس والجامعات ووفقت في ذلك إلى حد بعيد وكان المنتمون إلى الإخوان على رأس كل شغب في معاهد التعليم، وهم أول من ابتدع بدعة استعمال السلاح والقنابل في دور التعليم.

ولما أن رفعت الأمة عقيدتها تطالب بمطالبها القومية اغتتم الإخوان هذه الفرصة لفت الأنظار من طرق العنف والجريمة، فدسوا من ألقوا القنابل في جهات متفرقة بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد.

وكان قيادة الإخوان قد شعرت بعد ذلك أن الظروف قد تهيأت، وأن الوقت قد نضج لأكثر من لفت الأنظار فأقدمت على افتتاح عهد من الإرهاب بفتاحة فاجعة كان ضحيتها علماء من أعلام القضاء وهو المرحوم احمد الخازندار بك وهياً لها استمرار هذا الإرهاب اندلاع الصراع في فلسطين،

فاتخذت من دعوى إرهاب اليهود أو الرغبة في إرهابهم وسيلة لأرهاب المصريين، ولإضاعة ثقتهم بنظام الحكم القائم.

لقد كان الرأي العام يعتقد بعد مقتل الخازندار بك وتكرار حوادث النسف البشعة أن هذه الجرائم من فعل الإخوان، فلما وقعت فاجعة شركة الإعلانات في (١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨) كانت مصر كلها علامات استفهام في وجه رئيس الحكومة إذ ذاك تسائله إلى متى ولماذا ينتظر ؟ وما الذي سيفعله ؟ وصار الناس لا يأمنون على أنفسهم في غدوهم ورواحهم، أن تعصف بالجالس أو الماشي أو الراكب منهم قنبلة أو رصاصة من مسدس أو سقف ينهار عليه في أية لحظة من نهار أو ليل وكأن الإخوان وقد أخذ ذلك القلق العام بهيبة الحكومة لهذه الحوادث، والجيش المصري يعاني الصعاب خارج حدود بلاده، كأنهم أرادوا أن يفتنمو الفرصة ليثبوا وثبة لا تكلفهم الا القليل، فأثاروا الشغب في الجامعة وفي أول يوم بدأت فيه الدراسة (٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨) وكان شغباً مسلحاً ألقى فيه بعض أتباعهم قنبلة أودت بحكمدار العاصمة سليم زكى وهو بين جنوده فزاد جزع الناس لهذا الحادث وزلزلت مكانة الحكومة وسمعتها في الداخل والخارج زلزالاً شديداً ولكنهم تابعوا خطتهم فإذا بشغب آخر يقع في المدرسة الخديوية بعد يومين من مقتل الحكمدار وإذا بالقنابل تلقى بهذه المدرسة على كبار رجال الحفظ فيصاب ضابط وسبعة من الجنود وعندئذ لم يبق في قوس الصبر منزع ولم تجد الحكومة أمامها إلا حل جماعة الإخوان، فصدر بذلك أمر عسكري في (٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ولم تقابل جماعة الإخوان هذا الأمر بالانصياع والطاعة شأن كل المواطنين المسلمين، بل اعتبرته تحدياً لقوتها وجرحاً لهيبتها، وجرأة من جانب الدولة لا تجوز في حقها ولا تسوغ وبدأت جماعتها السرية تعقد الاجتماعات، لتغسل بالدم هذه الجرأة. هنا أحب أن أورد ما قاله المتهم الأول نقلاً عن رئيس مجموعته السرية محمد مالك يوسف إذ قال ” أذكر أنه في أثناء اجتماع من الاجتماعات عقب حل الإخوان قال أحد الموجودين: الناس منتظرون عملاً يقوم به الإخوان ضد من حل الجماعة، وذكر أحدهم أنه يحسن مهاجمة منزل النقراشي باشا (علشان) قتله فرد محمد مالك وقال: الشيخ حسن البنا لا يريد أن يضحى بأكثر من شخص واحد لارتكاب هذه الحادثة وأن باقي الأفراد سيكلفون بأعمال أخرى.

وكان الرأى انتهى إلى ما أشير به من تقليل الخسائر المحتملة للقيام بهذا التآر في أضيق الحدود، فوق اختيار الجماعة على عبدالمجيد احمد حسن لتنفيذ الجريمة وعلى شفيق أنس، ومحمود كامل، لمعاونته فيها، وتلقى عبدالمجيد أمر التكليف بهذه المهمة الشنيعة في يوم (١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) وبدأوا يرسمون له الخطة ويجهزونه هو وزملاءه بالأسلحة وبالملايس اللازمة لتنفيذها واختاروا أن يكون التنفيذ فى وزارة الداخلية ليكون وقع هذا الفعل شاهداً بسطانهم معلناً عن قوتهم وليحمل من معني التحدي للسلطات والاستهانة بها وإسقاط هيبتها، ما يعيد للجماعة منزلتها التي عسف بها أمر الحل.

وكانت مصر إذ ذاك تمر بفترة حرجة، فجيئها يقاتل وحده جموع الصهيونيين الذين قطعوا الطريق على بعض وحداته وأخذوا يشددون عليه النكير، بما حشدوا من عتاد هائل ورجال لا حصر لهم، وكانت البلاد معلقة الأنفاس ترقب جهود الحكومة، في تمكين الجيش من الثبات والنجاة من الخطر المحدق به وبالبلاد كلها ولكن الإخوان لم يأبهوا لذلك وقرروا أن يفتالوا رئيس الحكومة ويوقعوا بقتله الاضطراب في أعمالها في تلك الآونة العصيبة.

ففي صباح يوم الثلاثاء (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) حضر دولة النقراشى باشا إلى وزارة الداخلية على عادته يحف به حرسه، ولما قرب من المصعد فوجىء برصاصتين ترديانه، أطلقهما عليه شاب يلبس ملايس ضباط البوليس، تبين أنه هو عبدالمجيد احمد حسن، وكان مترصداً له ليقتاله في عرينه - هكذا استشهد النقراشى باشا، سقط شهيداً لأداء واجبه وهي نهاية فاجعة، لقد فقدت مصر بهذا العمل الأثم قائداً من قادتها، ورجلا هاما من رجالاتها، وهى أحوج ما تكون إلى القادة والرجال.

لقد أذهلت هذه الجناية مصر جميعها، وخاف الناس أن يكون الزمام قد أفلت نهائياً من يد القائمين على الأمر وأن يكون الإرهاب قد فاز بالغبلة على القانون ولكن الأيدى الحازمة قد أمسكت بالزمام بقوة، فتأججت شجاعة الشعب، وأظهر الخطر معدن هذه الأمة، فوقفت السلطات ومن ورائها الأمة ترد عنف الإرهاب وتذود عن مصر ويلاتة، وكان لهذه المحكمة الموقرة - بأحكام لها عادلة سديدة فضل وأى فضل في إعادة الثقة الى النفوس والطمأنينة إلى القلوب.

حضرات المستشارين والضباط العظام:

لا تخدعنا هؤلاء القوم صلاتهم ولا صيامهم فقد قال صلوات الله وسلامه عليه في مثلهم ” تحقر صلاة أحدكم في جنب صلاتهم وصوم أحدكم في جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقبهم ” وورد في كتب التاريخ أن عروة بن أذينة وهو من الخوارج نجا من حرب النهروان وبقى إلى أيام معاوية، ثم إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له، فسأله عن عثمان فشهد عليه عروة بالكفر، فسأله عن أمير المؤمنين، فأمر زياد بضرب عنقه، ثم دعا مولاه أي خادمه وقال له: صف لى أمره واصدق واختصر، فقال ما أتيت به بطعام في نهار قط، ولا فرشت له فرشاً بليل قط. فهذا الخارجى كان يصوم النهار ويقوم الليل، ولكنه كان ضال القلب، ولذلك كفر عليا وكفر عثمان.

وإذا كان الإخوان قد أحلوا القتل باسم الدين، فقد سبقهم الخوارج إلى ذلك إذ صوب قطرى بن الفجاءة فعلة عبدالرحمن بن ملجم - لعنه الله - قتله الإمام على ”.

فالضلال قديم وقتل الناس بفعله قديم كذلك، والاحتجاج على الجرم والجريمة والبدع والضلالات بكتاب الله وآياته الكريمة قديم أيضاً فقد احتج بالقرآن - متأولين - أصحاب البدع جميعاً: من المعتزلة، والجبرية، والصفائية، والمشبهة، والمختلطة، والدرية، والخوارج على أصنافهم: من الأزارقة، والاباضية، والصفورية، والشيبية، والثعالبة، والبيهسية، والمشعبة، على اختلافهم من كيسانية، وغلاة، وإسماعيلية، إلى آخر ما تشير إليه كتب التاريخ: التي عنيت بأمر الفرق والملل والنحل.

لقد حرص هؤلاء الناس على الادعاء باحتكار الإسلام، والانفراد بفهم حقيقته، والاستئثار بتأويل كتاب الله فملأوا جنودهم غروراً حال بينهم وبين الإنصاف.

لم يكن بد من هذا العرض الذي إلى أخشى أن أكون قد أطلت فيه، لأنه هو الإطار الذي ينبغي أن توضع فيه الواقعة المعروضة عليكم، لتبدو على حقيقتها، ولتأخذ قيمتها في الظروف التي تقدمتها وتلتها، فإن كل تفصيل من تفاصيل القضية، يجد أصلاً له من هذه الشواهد العامة، التي ذكرتها بل إن هذه التفاصيل ليس إلا تطبيقاً دقيقاً في معظم الأحوال لتلك الشواهد العامة، فيما يتعلق

بتكوين الجماعة السرية، أو بأساليبها في العمل، وفي التخفي وفي الفرار من وجه القضاء.

وهنا أود أن أزيل شبهة كثيرا ما تذرع بها المتهمون في هذه القضية والقضايا الأخرى المتشابهة، وهي التمسح في الحرب الفلسطينية. فإن الشواهد التي سقتها تقطع بأن الحركة الإرهابية للإخوان قديمة ترجع إلى ما قبل سنة (١٩٤٥)، وأنها كانت في طريقها إلى النمو والاستكمال وهذا الاستكمال قد تحقق قبل الحرب الفلسطينية، فأنشئت الخلايا وحصل التدريب وحشدت المعدات قبل الصراع الفلسطيني بسنوات، بل لقد استغل الإخوان النزاع الفلسطيني لحشد الذخائر والأسلحة، فظلوا حتى بعد أن تدخل الجيش المصري في (١٥ مايو سنة ١٩٤٨) في الحرب الفلسطينية، وبعد أن حظرت الحكومة على الهيئات شراء الأسلحة، فظلوا يشترونها ويخزنونها.

وقد ذكر عبدالمجيد أنه عرف نظام الجمعية السرية من أواخر سنة (١٩٤٦) وقبل أن تنشأ مشكلة فلسطين بزمان طويل، وأن رؤساء الجمعية السرية كانوا يزعمون له وغيره من الأعضاء، أنهم يدرّبونهم ويعدونهم للجهاد، فلما بدت مشكلة فلسطين ورأى المخدوعون منهم فيها فرصة للجهاد، ألحوا في التطوع بمحاربة الصهيونية، ولكن رؤساء الجمعية حريصين على ألا يتطوع من جماعة الإخوان إلا الأعضاء المنتمون للنظام الظاهري، وألا يبعثوا من أعضاء النظام السري إلا قلة، وأن يحتفظوا بالكثرة منهم لما أسموه بالجهاد الداخلي، وهو في عرفهم كما ذكر عبدالمجيد الاغتيال والنسف والتدمير،

إن هذه الساحة ساحة قضاء، كلها جد ووازن ووقار، لا محل فيها للمجادلات والمهاترات بشأن أصول الحكم والسياسة، هل ينبغي إبدال الحكام الدينيين بالحكام المدنيين؟ وهل من المصلحة أو غير المصلحة أن يكون في البلد حزب واحد وهل من الخير أو من الشر ألا تقوم في البلد معارضة قوية. هذه مسائل لم تعد الإجابة عنها في البلاد المتحضرة موضع شك، ولكن الجدل والتهاثر فيها - مع ذلك - في هذه الساحة لا موضع له، ولا يتفق مع جلال المسألة الدامية التي تعالجونها حضراتكم الآن.

فبينما كان التحقيق في واقعة القتل يأخذ مجراه من ناحية كان التحقيق في حادث ضبط السيارة

الجيب يأخذ هو الآخر مجراه من ناحية أخرى، وقد ضبطت في هذه السيارة ثلاث كراسيات تتضمن أسئلة وإجابات في القانون والفقه والدروس الروحية، وحرب العصابات، واستعمال الأسلحة والمفجرات، وكيفية الإجابة في حالة الضبط وتعليل الصلة بمن يضبط مع المقبوض عليه، وما يوجد معه من أوراق - وقد أوجب في الكراسة رقم (٢٨) رداً على سؤال خاص بسبب وجود محرر الكراسة مع آخرين بما يأتي:

” صلتى بمن معى هو أننا أشخاص نقطن في حى واحد (١٤) سنة، وبما أن عطلة عملى يوم الأحد، وكذلك صاحب المنزل، فلذلك اجتمعنا، أما عبدالمجيد فبينما نحن جالسان رأيناها ذاهبا لبيتريخ ناحية الخلاء، لحبة الرياضة فناديناها للجلوس معنا.

وأوجب في الكراسة رقم (٢٧) عن نفس السؤال بعبارة يقرر فيها صاحبها أن عادل وطاهر جاران له، وأن أولهما صديقه وأنه ناداه في أثناء سيره في الطريق فصعد إلى منزله للعب الورق، وأن هذا هو تعليل صلته بهم، وقد كانت هذه الكراسيات هي المنفذ الذي تمكن به المحققون من كشف أسرار الحادث، وهى الدليل المادي الذي ألجأ عبدالمجيد إلى الإفصاح عن أسماء بعض أعضاء الجمعية الإرهابية - وذلك أن شخصاً يدعى احمد حجازي وهو أحد أصحاب شركة راديو الشرق الأوسط، كان قد قرر في تحقيق هذه الجناية، أن عادل وطاهر ومحمد ممدوح حافظ قد حضروا إلى محله لشراء راديو، فسئل ممدوح حافظ عن هذه الواقعة، وتبين أنه يقيم مثل عادل وطاهر في حدائق القبة، وقامت شبهة في أن يكون هو محرر الكراسة رقم (٢٧) سابقة الذكر ولكن تبين أن خطها يخالف خطه، وقرر عند سؤاله أن كلا من عادل وطاهر، وعبدالمجيد احمد حسن يعرفون بعضهم معرفة وثيقة، وأنهم ينتمون إلى جماعة (الإخوان المسلمين) لحين صدور الأمر بحلها، وأنه هو الآخر كان ينتمي إليها، وأنه لما تبين منها انحراف إلى العنف انقطع عنها من نحو سنتين ونصف، وإزاء هذه الأقوال، ولما كان عبدالمجيد يقيم في حى حدائق القبة، بالتقرب من منزلي وطاهر، فقد اتجه الظن إلى أنه قد يكون هو محرر كراسة الاختيار رقم (٢٧) وضوهي خطه على الكراسة، فتبين أن الخطين متقاربان، وأنه يشابه إلى حد ما خط تقرير مضبوط في حافظة مصطفى مشهور، عن القنصلية الفرنسية، ونوقش عبدالمجيد في ذلك، فنفى كتابته للكراسة والتقارير، كما

أنكر معرفته لعادل وطاهر، وندب خبير الخطوط بمصلحة الطب الشرعي الدكتور محمد ابراهيم شكري لفحصها، وقبل أن يقدم تقريره تبين أن اسم عبدالمجيد قد أشير إليه في الكراسة رقم (٢٨) على التفصيل السابق، فنوقش في ذلك فلم يجد بدا من الإقرار بأنه هو الشخص المقصود، واعترف بأنه حرر الكراسة رقم (٢٧) دون تقرير القنصلية الفرنسية وقد جاء الخبراء بعد ذلك مؤيداً له فيما قرره، من أن الكراسة مكتوبة بخطه وأن التقرير مكتوب بخط مغاير وعندئذ بدأ عبدالمجيد - بقدر وبشيء كثير من الاحتياط والتهيب في الإفصاح عن حقيقة الجمعية السرية الإرهابية، التي كان ينتمي إليها ولكنه حتى ذلك الحين لم يكن يريد أن يفصح إلا عن أسماء من ضبطت من أعضاء هذه الجمعية، وهما أحمد عادل كمال، وطاهر عماد الدين، بل إنه لم يذكر اسميهما إلا مضطراً إزاء مواجهته بالدليل المادي المستخلص من الكراستين المكتوبة إحداهما بخطه، فقرر أن أحمد عادل، عرض عليه في شهر رمضان الماضي أن ينضم إلى جمعية سرية من جماعة (الإخوان المسلمين) تعمل لنصرة الوطن والاسلام، فقبل وتحمس للفكرة، وأقسم على أن يضحى بنفسه وماله في سبيل تحقيق أغراض تلك الجمعية، وأفهمه عادل أنه سيكون الصلة بينه وبينها، وعرض عليه مذكرات دينية وأخرى في القانون الجنائي وقرر أن نسخة منها التي عرضها عليه أحمد عادل كمال، وحدد له يوماً لاختياره فيما تضمنته، ثم ذهب بعد نحو أسبوعين إلى منزل عادل حيث وجد عنده طاهر عماد الدين، واختبره عادل بحضور طاهر في المذكرات المسلمة إليه، وأجاب عليها، وأثبت الأسئلة والأجوبة في الكراسة المذكورة وإزاء هذه الظروف ضوحي خط كل من عادل وطاهر على الكراستين الآخرين الشبيهتين بكراسة عبدالمجيد وهما الكراستان رقم (٢٨ و ٢٩) فلوحظ أن خط كل منهما يقارب خط إحدى الكراستين وندب خبراء الخطوط لفحصها فتحقق أن الأولى بخط عادل، وأن الثانية بخط طاهر، وهما من راكبي السيارة الجيب، التي ضبطت الكراسات الثلاث مع جانب كبير من أوراق الجمعية السرية كما سبق.

وقرر عبدالمجيد أن شخصاً يدعى ضياء كان قد أفهمه أن قرار الحل هو بداية الجهاد في سبيل الله، وأن المرحوم النقراشي قد أصبح بعد إصدار هذا القرار عقبة في سبيل الدعوة، وأنه يجب إزاحته من طريقها، وأنه كانت تتلى عليه آيات في الجهاد منها (ومن لم يحكم بما أنزل الله

فأولئك هم الكافرون) و (إذا لقيتم فئة فاثبتوا) وغير ذلك ويقول عبدالمجيد: إنه اطلع بعد ذلك على بيان هيئة كبار العلماء وصار يقرأ القرآن في سجنه، ويتلو الآيات التي وردت في هذا البيان عن تحريم القتل فتأثر تأثيراً شديداً، وأدرك أنه قد تكب الطريق السوي، وصار يردد هذا المعنى في التحقيق وهو يجهد بالبكاء، وأدرك أنه قد غر باسم الدين، وبدأ يذكر بعض تفصيلات عن كيفية تدبير الحادث، ولكنه يعزو حتى ذلك الوقت هذه التدبيرات إلى ذلك الشخص الذي أسماه ” ضياء ” (وتبين فيما بعد أنه اسم مستعار لمحمد مالك يوسف).

وقف الأمر فترة أخرى عند هذا الحد، واقتصر عبدالمجيد على القول بأن من حرضه على القتل هو ” ضياء ”، هذا وأنه عرفه بترزي يسمى ” احمد ” صنع له السترة العسكرية التي كان يرتديها وقت الحادث وظل يجهل شخصية هذين الاثنتين إلى ان تقدم اليوزباشى رشدى لبيب معاون السيدة بتقرير جاء فيه: إنه علم من التحريات أن صانع السترة العسكرية هو ترزي يدعى ” عبدالعزيز احمد البقلي ” وأنه خاط بنطلونها عند ترزي يدعى محمد سعيد.

وتبين من تحقيق مصدر التحريات أن ترزي البنطلونات محمد سعيد كان قد أفضى لشخص يدعى مصطفى حسن يوسف - وهو ترزي سابق ويعمل عاملاً في المطبعة الأميرية، ويتردد على محمد سعيد - أفضى محمد سعيد لمصطفى بشبهته في ان يكون عبدالعزيز هو الذي صنع البدلة لقاتل النقراشي باشا، وبنى شبهته على أنه كان قد أحضر له قبل الحادث بأيام قليلة بنطلوناً من الصوف الأسود، وطلب منه أن يسرع بإنجازه فأنجزه له في يوم احد وسلمه له، وقال محمد سعيد لمصطفى حسن أيضاً: إن عبدالعزيز يتوقع القبض عليه في كل لحظة، وذهب لمصطفى حسن إلى قسم السيدة ليبلغ بهذه المعلومات، ولم يجد أحداً من رجال المباحث ويظهر أنه حدث أحد العساكر في موضوع بلاغه هذا، فعلم به معاون المباحث، واتصل بمصطفى حسن في منزله، وأخذ هذا لمحمد سعيد، وأفضى له الاثنان بالمعلومات السابقة فقدم تقريره.

وبناء على هذا التقرير عرض عبدالعزيز البقلي على عبدالمجيد، فنفي أنه هو صانع البدلة، ولكن التحقيق لم يكتف بظاهر الأمر، بل حقق وقائع التقرير، فعرض البنطلون على الترزي محمد سعيد حسين بين بنطلونات أخرى مشابهة، فتعرف عليه من طريقة حياكته، وقرر أنه كتب بالقلم

الرصااص مقاساته على أحد جيوبه الداخلية، وتبين صحة ذلك، وجزم بأن عبدالعزيز البقلي هو الذي أرسل له البنطلون المضبوط لحيآكته وقد عرف ذلك من مميزات خاصة بينطلونات عبدالعزيز إنه اعتاد أن يجعل جيوبها من القماش الأبيض وبطانة كمرها من فودرة أكمام الجآكته وقال: عن اجتماع هاتين الميزتين جعله يجزم بأن البنطلون لعبد العزيز ولم يسع عبدالعزيز احمد البقلي إزاء هذه الحقائق إلا التسليم بأنه هو صانع البدلة، ووافقه على ذلك عامله مصطفى عبدالمنعم المنوفى عند مواجهته به، وكان قد نفى ذلك بآدى الأمر، وعرض عبدالمجيد على عبدالعزيز، فقرر هذا هو أنه صاحب البدلة، كما قرر أن شخصاً يدعى كمال السيد القزاز كان قد حضر له وأخبره أنه سيبعث له بشخصين ليصنع لأحدهما بدلة ضابط بوليس، وبعد يومين حضر عبدالمجيد مع شخصين آخرين، ودخل الدكان مع أحدهما وسلماه ثلاثة أمتار من قماش أسود، فأخذ مقاسه فى الدكان ثم أجرى له البروفة فى اليوم التالى، وسلم البدلة بعد ذلك لزميل عبدالعزيز، وقرر أنه يحتمل أن يكون قد سلمها له فى يوم أحد وأن ذلك كان قبل حادث القتل بنحو خمسة عشر يوماً - ولم تكن نية عبدالمجيد قد صحت حتى ذلك الوقت على الإفصاح عن الحقيقة كاملة، وعلى الإرشاد عن شركائه كلهم، وكان يدرك أن تسليمه بأقوال عبدالعزيز البقلي سيضطر الى ذكر اسم ذلك الشخص الذى ذهب معه الى دكانه فسئل فيما قرره عبدالعزيز فنفى أنه صانع البدلة، رغم ما قرره عبدالعزيز من وجود علامة أكيدة فى الجآكته، إذ قرر أنه عندما ضغط بالآلة المسماة بالزمبة على الجيب الأيسر للجآكته ليحدث ثقباً لموضع الزرار، ضغط بها خطأ على حافة الجيب فأحدث ثقباً فى هذه الحافة وقد فحص هذا الجيب فوجد الثقب فى أعلاه، وقرر مصطفى عبدالمنعم المنوفى عامل عبدالعزيز، أنه عرف الجآكته من نفس هذا الثقب كذا قرر عبدالعزيز أنه طلب منه صنع بدلة لملازم ثان فأحدث ” بالزمبة ” ثقباً واحداً لموضع نجمة واحدة فى الجانب القريب من الكتف فى كل من الناحيتين، وتبين من معاينة الثانى فى كل من الجانبين بمعرفة المحقق والطبيب الشرعى أنه أحدث بطريقة تقل فى دقتها عن الطريقة التى أحدث بها الثقبين الخارجيين، مما يدل على أن الثقبين الداخلين قد أحدثا فيما بعد بآلة غير الآلة التى أحدث بها الثقبين الخارجيين رغم ذلك بقي عبدالمجيد على موقفه، ولكن نفسه كان يتفاعل فيها الندم والشك فى سلامة تصرفه من الوجهة الدينية الى أن اقتنع أخيراً - على حد قوله - بأنه قد

غرر بأسم الدين وأن من غرروا به ظلوا أحراراً وتركوه هو في محنته، ليتحمل وحدة مسئولية هذه الجريمة الخطيرة، هذا إلى أنه قد أدرك أن وجود هؤلاء الشركاء في الخارج مطلقى السراح، قد يعرض البلاد لأحداث أخرى ولنكبات أشد خطورة، بدليل حصول حادث محاولة نسف مبنى المحكمة، كما أدرك أن تجهله شخصية ضياء جعل البوليس يعتقل كثيراً من الأبرياء، وفكر في سجنه في اعتراف عبدالعزيز بصنع البدلة، فأدرك أن الحقيقة قد تكشفت وخاصة بعد أن ووجه بعبد العزيز وتحقق أنه اعترف بذلك حقيقة. عند ذلك أدرك أن إنكار هذه الحقيقة لم يعد مجدياً فصح عزمه على الإفضاء بهذه الحقيقة وقدم من سجنه في (٢٢ مارس سنة ١٩٤٩) طلباً يبدى فيه أنه يريد الإدلاء بمعلومات جديدة، فاستدعى، وبدأ اعترافه الأول وهو يتضمن واقعة تفصيل البدلة عند عبدالعزيز البقلي، وواقعة مالك حين طلب إليه أن يذهب إلى أحمد فؤاد الضابط، ثم مقابلته لأحمد فؤاد حيث كلفه بشراء البدلة والأزرار والحداء على نحو ما قدمناه.

حضرات المستشارين... إن الأدلة واضحة ضد عاطف ومالك واحمد فؤاد الذي قتل برصاصات رجال البوليس هربه منهم، وإطلاقه الرصاص عليهم وجلال الدين يس الذي تعهد إليه بالاشتراك مع عبدالمجيد، وشفيق أنس في تنفيذ الجريمة، ولكنه عدل عن ذلك بحجة المرض وعبدالحليم محمد احمد والسيد فايز الذي قبض عليه البوليس في مكتبه يوم (١٦ مارس ١٩٤٩)، وقد حاول الهرب ولكن البوليس استطاع اعتقاله، وقد تبين أن خط الوراق المضبوطة في قضية مقتل سائق السيارة الأرمني، وقد أنكر معرفته بعبد المجيد، لما تعرف عليه قال: إنه ربما رآه في المركز العام للإخوان، كما تبين أن برامج الجمعية الإرهابية كتبت بخطه إضافة إلى أقوال عبدالمجيد عنه التي تثبت اشتراكه في الجريمة وإدانته وسيد سابق الذي أفتي بمشروعية قتل النقراشي باشا بجماعة الإخوان وقيامه بوظيفة الإفتاء لهم واضحة من أقواله هو نفسه، فقد قرر أن يتردد على المركز العام لهذه الجماعة واتصل بالشيخ البنا وعرض عليه أن يسافر مع متطوعي الإخوان إلى فلسطين ليفقههم في الدين فسافر معهم في منتصف شهر فبراير سنة (١٩٤٧) إلى نقطة الريسة التابعة للعريش حيث مكث شهرين يصل بالمتطوعين، ويحدثهم في الشؤون الدينية، وعاد في شهر أبريل سنة (١٩٤٨)، وعرض عليه الشيخ ” حسن البنا ” أن يشترك في تحرير جريدة ومجلة الإخوان،

فأخذ يكتب في المجلة أحكاماً فقهية بعنوان ” طافة الزهر ” حتى أغلقت المجلة في شهر نوفمبر سنة (١٩٤٨)، وكان يشرف على مكتبة الجماعة وقال: إن مقالات ” طافة الزهر ” كانت تتضمن شرحاً لبعض الآيات والأحاديث والقصص والشعر وأحكام الفقه والفتاوى وكان يتلقى استفتاءات في هذه الموضوعات فيجيب عنها في المجلة.

وقد ضبط في منزله خطاب مرسل له من طاهر عماد الدين وهو أحد ركاب السيارة الجيب، وزميل عبدالمجيد في الجمعية السرية.

وإضافة إلى ذلك فإن طاهر عماد الدين يعرف سيد سابق، ويتلقى عليه هو الآخر دروساً ويظهر أنها هي الأخرى دروس تخلط بين الدين والإجرام أو بعبارة أخرى تمهد السبيل إلى الإجرام عن طريق الدين، يدل على ذلك الكراسات الثلاث رقم (٢٧ و ٢٨ و ٢٩) المحررة بخط كل من عبدالمجيد، وطاهر، وعادل والتي تتضمن اختبارات في القانون، والفقه والصلاة والوضوء والطهارة والدروس الروحية، وحرب العصابات واستعمال الأسلحة والمتفجرات، وكيفية الإجابة في حالة الضبط، وتعليل الصلة بمن يضبط المقبوض عليه وما يوجد معه من أوراق.

وقد سئل السيد سابق عن طاهر عماد الدين، فقال: إنه تلقى منه خطاباً خاصاً بسؤال من الأسئلة التي كان يستفتى فيها ولكن الظاهر أن علاقته لم تكن علاقة القارئ بالمحرر كما يريد أن يصورها، بل هي علاقة أوثق من ذلك هي علاقة أحد أعضاء الجمعية الإرهابية بمفتى الدماء فيها. وإلا فكيف تذكر اسمه هذا من مئات الأشخاص الذين ترد له منهم أسئلة، ليجيب عنها في المجلة إلى أن عبارة طاهر في خطابه تقطع بأن السيد سابق هذا أستاذه ومعلمه، يضاف إلى ذلك أن السيد سابق قرر في أقواله أنه كان يفقه متطوعي الإخوان في فلسطين في شئون الدين، وأنه كان من بين هؤلاء المتطوعين عبدالرحمن عبدالخالق وأنه استشهد في معركة دير البلح، وعبدالرحمن هو صاحب الروح التي دخلت الجنة في سلة على ما سمع عبدالمجيد من مفتى الدماء، ولا يمكن أن يكون عبدالمجيد - وهو الذي ثبت صدقه في كل كلمة قالها قد اختلق هذه الرواية اختلاقاً، ونسب صدورها إلى السيد سابق بل إن روايته في هذه الناحية طبيعية وقد صدق بسذاجة موضوعها عندما وعده الشيخ السيد سابق بالجنة إن قتل النقراشي باشا، كما قاتل عبدالرحمن عبدالخالق يهود

فلسطين، وإن أردنا بعد ذلك أن ندرك قوة تأثير السيد سابق في سامعيه، وفي أمثال عبدالمجيد بالذات فلنرجع إلى أقواله هو نفسه يقول فيها، إنه يجيد الخطابة ويجيد التأثير في سامعيه، ثم يرجع بعد ذلك إلى أقوال طاهر عماد الدين في خطابه له وهو يقول: أخی لقد هلكت فأصبحت مع العصاة والجاحدين، أفنتي بربك ولا تخف في الله لومة لائم، إن الكلمات تقف في حلقي والقلم يكتب بالرغم منى لتدنس طاهر عماد الدين هذا الشاب الذي علمتموه كيف يتقى الله ويخشاه. يا أخي من قبل، وقاضى اليوم إنى أكتب إليك ولم تمض على جيبينى إلا ساعتان وربيع بعد هذا الأمل الذي كان يملؤني في الجنة ورضوان الله، ما السبب؟ أضعفت إرادتي؟ أم ماذا؟ ! إنني أعلل ذلك بأنني لم أقرأ وردى القرآني منذ شهر، فهل هذا حق أم أنني كقول القائل: يون بينه وبين الجنة ذراع فتغلب عليه شقاوته فتهدى به إلى النار؟ ” ان سني (٢٢) سنة قضيت منها ما يقرب من ست سنوات في مرضاة الله ورضوانه، فهل تمحو هذه السيئة هذه الحسنات أخبرني بربك كيف أكفر هذا الذنب وأخبرني بربك عن واقعة وقعت لجندى من جنود رسول الله مثل واقعتي وعن حكمه فيها حتى يرتاح بالي، أرجو أن تكون قاسياً في حكمك ولا تأخذك بى رحمة، هل أصوم النهار وأقوم الليل حتى يقضى الله في أمرى؟ إنى منتظر ردك، أسرع به فإننى لن أنام هذه الساعات والأيام، ولم يدخل في فمي طعام ولن يفتر ثغرى عن ابتسام حتى يأتينى ردك، أفنتى بربك فإنى حائر ” .

ألا يدل هذا الخطاب بعباراته الصريحة على إن الشيخ سيد سابق كان يمسك بيديه مفاتيح الجنة والنار هؤلاء الشبان الأغرار؟ وألا يدل على أنه كان يتحكم في نفوسهم ويوجههم كيف شاء حتى أن طاهر هذا في أشد اللوعة لسماع حكمه في زلته ليعرف بعده إن كان مصيره إلى النعيم أو إلى سقر.

حق إنه قادر على ذلك بل هو قادر على أن يفتى لعبد المجيد بمشروعية قتل النقراشي، ثم يفتى في التحقيق بعدم مشروعيته فهو يقول لعبد المجيد في تبرير القتل (يأيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) ولكنه يقول في التحقيق (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) ، بل يقول كيف تكون الجريمة والفوضى جهاداً في سبيل الله؟ وإنما الجهاد معلوم في كتاب الله وسنة نبيه، وإن الاغتيال

ليس واحداً من أنواع الجهاد، فهل هناك ما هو أمعن في المرء والتضليل الذي سبق أن أشرنا إليه، عند استعراض الأوراق المضبوطة في السيارة الجيب؟ والتي تفتى بمشروعية قتل من يعترض سبيل الدعوة والتي سبق ذكرها تفصيلاً.

ومحمد نايل هذا المتهم الذي يرد اتهامه عن طريق عبد المجيد، بل إن التحقيق هو الذي كشف أمره ذكر عبدالرحمن عثمان في اعترافاته المفصلة في قضية الاتفاق الجنائي كثيراً من الأسماء التي كان يستعيرها أعضاء الجمعية السرية، وسئل بهذه المناسبة عن من كان يستعير اسم حسين، وهو الاسم الموقع به عقد إيجار منزل رقم (٢٥) شارع على يونس - شبرا، فقال عبدالرحمن: إنه يعرف شخصاً يدعى محمد نايل، كان يستعير اسم سيد حسين، أو سعد حسين، وعرض بناء على ذلك على صاحب المنزل محمد احمد دياب، وعلى حسن المغيث، السمسار الذي توسط في تأجيرهم فتعرفا عليه وقال أولهما: انه بين المترددين على هذا المنزل، وأكد ثانيهما أنه هو نفس المستأجر الذي تسمى باسم سيد حسين وأنه حرر بيانات العقد بخطه ووقع عليه - واستكتب المتهم بناء على ذلك خط عقد الإيجار، فتلاعب في استكتابه تلاعباً ظاهراً سجله خبراء الخطوط في تقريرهم وإزاء ذلك استحضرت أوراق اختياره بكلية الهندسة، فزعم أنه لا يعرف إن كانت بخطه أم لا، مما يقطع بسوء نيته، وفاته أنها أوراق رسمية لا يجديه إنكار كتابتها، وتبين بعد ذلك من تقرير الخبراء أن خط الإيجار مطابق لخط هذه الأوراق الرسمية.

وسبق القول أيضاً بأن محمد نايل محمود هذا قد وجد اسمه في جدول خلايا السيد فايز، وأمامه رقم (١٢٨) مما يقطع بأنه عضو في الجمعية السرية وسبق القول أيضاً بأن الحديث في قتل النقراشي قد بدأ على لسان محمد صلاح الدين عبدالمعطي، بعد صدور أمر الحل في (٨) ديسمبر وأن التدبير لكيفية ارتكاب الحادث قد بدأ في (١٨) ديسمبر فإذا كان الثابت من التحقيق أن هذا المنزل لم يستأجر إلا ليستبدل فيه عبدالمجيد وشركاؤه بملا بسهم المدنية ملابس عسكرية، وإذا كان الثابت أن محمد نايل قد استأجر هذا المنزل في (١٥) ديسمبر وقبل تفصيل بدلة عبدالمجيد، بثلاثة أيام فقط، فهل يكون هنالك شك في أن محمد نايل وهو يعلم أن النقراشي باشا اعترض سبيلها إيما اعتراض بإصدار أمر الحل في (٨) ديسمبر.

حضرات المستشارين والضباط العظام.

قولوا لهؤلاء القوم: إن الضلالة تلد الهوى، وإن طريق الشر لا يمكن أن يوصل إلى الخير، فالخير هو ذاته وسيلة وقاية، لأنه قبس من نور الله، والله جل جلاله غاية لا يمكن أن يكون طريقه إلا نوراً وخيراً، إن وجه الله أكرم من أن تكون هذه الكبيرة الشنيعة قد ارتكبت لمرضاته. لا يسعها إلا وجه الشيطان وهي مرضاة الشيطان، لا لله تقدس وجهه، وجل جلاله. في أي زمان رأيتم جرائم يمثل هذه الخطورة اقترفتها هيئة تتحدث باسم الدين؟ لقد أراد أن يضعنا بحيث نجد أنفسنا على حافة تطورات كبيرة، ولكن هناك أمراً واحداً يتحدى كل تطور. أمراً وجد قبل أن يوجد العالم، وسيبقى بعد أن يزول العالم من الوجود، وذلك هو العدل - العدل المنبعث من الخالق سبحانه وتعالى - العدل الذي له في صدر كل فرد منا صدى والذي حباننا به الله ليكون مرشداً وهادياً والذي سيبقى بعد أن يصيح هذا العالم رماداً، يدافع عنا أو يتهمنا أمام الواحد الديان، يوم يدعوننا لتقديم الحساب وفقكم الله إلى أداء واجبكم وأنا لحكمكم العادل المنتظرون.

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين

بقى أن أزيل شبهة قد تعلق بالنفوس وورد ذكرها على لسان عبدالمجيد ومن لف لفه وهو تأسيه بقول الرسول أو عمله أو تأويلهم بعض آيات القرآن، لقد عاش الرسول في المدينة يدعو الناس بدعوته طوال ثلاث عشرة سنة، فلم يلق إلا العنت والإرهاق والأذى والاضطهاد فلم يأمر واحداً من أصحابه أن يغتال واحداً من هؤلاء الذين يعذبونهم ويذيقونهم الصاب والعلقم لم يدفع الشر بالشر ولا الأذى بالأذى، وإنما كان سبيله الصبر والاحتمال والدعاء لقومه بالهداية وقد كانوا أهل شرك ووثنية، ولقد كان باستطاعته أن يدعوره أن يهلكهم أو ينزل عليهم رجزاً من السماء كما فعل نوح من قبله عندما قال: (رب لا تذر على الأرض من الكافرين) أما سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام فلم تكن له إلا كلمة واحدة (اللهم أهد قومي فإنهم لا يعلمون).

ولما كان الضيق يشد به أحياناً كان الله يسرع بتذكيره أنه داعية إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، فيقول له الحق (فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) وقوله له: (إنك لا تهدي

من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء) ويقول له: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) .

كانت هي سبيل الرسول الكريم طوال مقامه في مكة وهاجر من هاجر من المسلمين هرباً من العذاب والنكال، ولكن أحداً منهم لم يفكر في أن ينتقم لنفسه أو يثأر لأخوانه.

ثم هاجر الرسول إلى المدينة وبدأت صفحة جديدة من صفحات الجهاد التي وصفها وأشار - إليها في محكم آياته والتي يقع البعض في الفتنة بسببها فيتصورون أنهم يخاطبون بهذه الآيات ويتأولونها أسوأ تأويل فيرتكبون بعض الجرائم جهلاً منهم بالإسلام وروحه.

إن وضع الرسول في المدينة يختلف عن وضعه في مكة، فيعد أن كان في مكة ومن معه من المؤمنين أقلية أصبح المسلمون في المدينة أغلبية ساحقة إذ بايعه الجميع على السمع والطاعة وأصبح الرسول صلوات الله عليه في مكان القيادة والصدارة ممن حوله بغير منازع أو مدافع، بينما ظل أنصاره يعذبون ويضطهدون في مكة فأنزل الله عليه أية القتال (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير) فهذا إذن من الله سبحانه وتعالى نزل على لسان رسوله جبريل إلى سيدنا محمد، فهو أمر من الله يدعو فيه للقتال لإنقاذ قوم يعذبون في دينهم ويعدده فيه بالنصر المحقق ولقد صدع سيدنا محمد بالأمر وأناله الله النصر.

فلم يكن الأمر أمر فتنة أو انقلاب ولكنها دولة ذات سيادة قامت تدافع عن أبناءها المظلومين بنص صريح من القرآن ودعوة مباشرة من الله عز وجل فعندما قاتل الرسول لم يكن معتدياً أو مستخدماً للعنف، إنما كان مدافعاً عن حرية العقيدة وصادعاً بأمر الله.

تحريم مكة

لعل أروع ما يذكر في هذا الصدد ليكون الدليل على أن موضوع القتال موضوع شائك لا ينبغي أن يترك للفوضى، أن الرسول بعد أن دخل مكة فاتحاً عثرت خزاعة - وقد كانوا مسلمين - على رجل من هذيل وهو مشرك فقتلوه فغضب النبي وقام في الناس خطيباً فقال ” يا أيها الناس إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض فهي حرام من حرام إلى يوم القيامة، لا يحل لا مرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دماً أو يعضد فيها شجراً لم تحلل لأحد كان قبلي ولا تحل لأحد يكون

بعدي، ولم تحلل لى إلا هذه الساعة غضباً على أهلها، ثم رجعت كحرماتها بالأمس فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فمن قال لكم: إن رسول الله قد قاتل فيهما فقولوا: إن الله قد أحلها لرسوله ولم يحللها لكم يا معشر خزاعة أرفعوا أيديكم عن القتل فلقد كثر أن نفع لقد قتلتم قتيلاً لأدينه فمن قتل بعد مقالي هذا فأهله بخير النظرين إن شاءوا فدم قاتله وإن شاءوا فعقله“

هذا هو فعل الرسول يا حضرات المستشارين والضباط العظام، وغضبته لموت مشرك في مكة فأعجبوا لأقوام جاءوا بعد ذلك فقاتلوا المسلمين لا المشركين في مكة نفسها مستسمحين باسم الدين ومتأسبين فعل الرسول الذي أنكر سلفاً على كل من سيحاول أن يتمسح به أو يتشبه فسيدينا محمد لم يرسل إلا رحمة للعالمين والدين الإسلامي هو دين الرحمة وهو الدين العدل والحرية ففساد ما بعده فساد أن يتصور باسم الغيرة الدينية أن يعتدى على حق أحد في الحياة والحرية.